التحفيز يدعم معنويات السوق وآمال الطلب

النفط عند أعلى مستوى في 13 شهراً

استهلت أسعار النفط الخام تعاملات الأسبوع على مكاسب جديدة بلغت ذروة 13 شهرا، وذلك بفعل التفاؤل بخطة التحفيز المالي الأمريكي وأثرها الواسع في دعم معنويات السوق وزيادة الآمال في تعافي الطلب العالمي على النفط الخام.

كما تلقت الأسعار دعما قويا من انتشار لقاحات كورونا وتسارع وتيرة الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى نجاح مجموعة "أوبك+" في تطبيق قيود فاعلة على المعروض العالمي من النفط الخام من خلال الامتثال لحصص تخفيض الإنتاج، خاصة في ضوء التخفيضات الطوعية السعودية والبالغة مليون برميل يوميا.

وقال لـ"الاقتصادية"، مختصون ومحللون نفطيون إن توقعات تعافي الطلب أصبحت أكثر إشراقا على الرغم من بعض العوامل المعاكسة ومنها الطفرات الجديدة من فيروس كورونا، ولكن انخفاض الإصابات يعزز الآمال في قرب تجاوز الأزمة.

وأكد ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة أن آفاق السوق جيدة، وهو ما يراهن عليه تحالف المنتجين في "أوبك+"، الذي على الأرجح سيلجأ إلى زيادات إنتاجية تدريجية بدءا من (أبريل) المقبل، حيث ستتبلور ملامحها في الاجتماع الوزاري في (مارس) المقبل.

وأوضح أن هناك آمالا قوية حالية في السوق بأن جائحة فيروس كورونا بدأت في طريق الانحسار كما تتلقى السوق دعما آخر من توقعات حزمة التحفيز المالي الضخمة المقبلة من الولايات المتحدة، إضافة إلى شح المعروض بسبب تخفيضات إنتاج "أوبك+".

من جانبه، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة "أوكسيرا" الدولية للاستشارات إن المكاسب السعرية قد تجد مقاومة من المضاربات وعمليات جني الأرباح في السوق، ولكن الأسعار تتلقى دعما أكبر من انكماش الإنتاج في الولايات المتحدة، خاصة في مشروعات المنبع للنفط الصخري، التي تواجه ضغوطات واسعة بسبب توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة.

وأشار إلى أن التقدم المحرز في مكافحة جائحة فيروس كورونا على مستوى العالم يدعم التوقعات القوية للانتعاش الاقتصادي عبر الأسواق المالية الأوسع بما في ذلك سوق النفط الخام، موضحا أن هناك جهودا حكومية حثيثة لاحتواء انتشار الفيروس، كما يتجه حاليا عديد من الدول إلى تخفيف إجراءات الإغلاق.

من ناحيتها، ذكرت المحللة الفيتنامية ين بيتش الباحثة في شؤون الطاقة أن الانخفاض الملحوظ في الإصابات الجديدة اليومية لفيروس كورونا أدى إلى ظهور توقعات أفضل للانتعاش الاقتصادي واستئناف حركة التجارة الدولية وعودتها إلى المستويات الطبيعية.

ولفتت إلى أن حزمة التحفيز الأمريكية المقترحة حاليا بقيمة 1.9 تريليون دولار تحقق بالفعل تقدما كبيرا في عملية الموافقة عليها، ما يبث حالة من التفاؤل بإمكانية تسجيل انتعاش اقتصادي سلس وسريع في الولايات المتحدة، لافتا إلى حفاظ تحالف "أوبك+" على قيود العرض خلال الشهر بعدما خفضت السعودية إنتاجها طواعية بمقدار مليون برميل يوميا إضافية حتى نهاية (مارس) المقبل، وهو ما يزيل فائض النفط في السوق.

اليابان: شراء أوراق مالية في البورصة يحسن أداء صناديق التقاعد

دافع رئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوجا عن قرار البنك المركزي الياباني شراء أوراق مالية مطروحة للتداول في البورصة وقال أمام البرلمان إن هذه السياسة لا تستهدف رفع أسعار الأسهم. مضيفا أنه حتى ارتفاع أسعار الأوراق المالية يفيد قطاع عريض من اليابانيين ويساعد بشكل خاص في تحسين أداء صناديق التقاعد بما في ذلك صندوق التقاعد الحكومي.

وأشارت "بلومبيرج" إلى أن سوجا كان يرد على الانتقادات من جانب عضو معارض في البرلمان قال إن ارتفاع أسعار الأسهم يفيد الأثرياء فقط.

يوشيهيدي سوجا

واعترف رئيس وزراء اليابان بأن حدة التفاوت في الدخول تتزايد في اليابان، لكنه أضاف أن الميزانية التكميلية الثالثة لحكومة ستساعد في الحد من هذا التفاوت.

«أونكتاد»: أسوأ أزمة اقتصادية منذ قرن

تولت، إيزابيل دورانت، البلجيكية، منصبها أمينة عامة بالنيابة للذراع التجارية لمنظمة الأمم المتحدة "أونكتاد"، بعد أن عملت نائبة لموكيسا كيتويي الرئيس السابق للمنظمة، من (يوليو) 2017.

وأكدت "أونكتاد" أن تعيين أنطونيو جوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة، الدبلوماسية البلجيكية في هذا الموقع الثاني تم بالتشاور مع الدول الأعضاء، لضمان انتقال سلس في أثناء إجرائه عملية التوظيف.

في كلمة قصيرة، قالت دورانت "يشرفني كثيرا أن أقود "أونكتاد" في هذا الوقت الحرج، حيث تواجه فيه الدول في جميع أنحاء العالم وباء قاتلا وأسوأ أزمة اقتصادية منذ ما يقرب من قرن من الزمان.. أنا ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان دعم الأشخاص الذين نخدمهم خلال هذه الأزمة ويشعرون بنا إلى جانبهم على طريق التعافي".

وأضافت "سأعمل من كثب مع الدول الأعضاء في "أونكتاد" البالغ عددها 195 دولة لعقد المؤتمر الوزاري المقبل – يعقد كل أربعة أعوام – في بربادوس في (أكتوبر) من أجل عالم أكثر مرونة وشمولا من الرخاء المشترك".

قالت المنظمة في تعريفها بالرئيسة الجديدة "أسهمت، ديورانت، منذ انضمامها إلى "أونكتاد" في جعل التجارة الدولية أكثر شمولا وخضرة. وشاركت مشاركة كبيرة في استجابة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لأزمة فيروس كورونا، وقادت عمل "أونكتاد" في هذا المجال، وقد شمل هذا مجموعة واسعة من القضايا المترابطة بما في ذلك التمويل والتقنية والاستثمار والتنمية المستدامة".

إيزابيل دورانت

دورانت، هي نائبة سابقة لرئيس الوزراء وعضو في مجلس الشيوخ في بلجيكا من 2003 إلى 2009، عملت في لجان الشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية قبل أن تصبح نائبة رئيس البرلمان الأوروبي، كما شغلت منصب وزيرة النقل والطاقة في بلجيكا لأربعة أعوام، وأشرفت على سياسات التنقل والهياكل الأساسية والطاقة والتنمية المستدامة بين عامي 1999 و2003.

على هذا النحو، تولت رئاسة مجلس وزراء النقل في الاتحاد الأوربي، وبصفتها نائبة رئيس البرلمان الأوروبي من 2009 إلى 2014، ترأست وفودا دائمة مختلفة، إلى إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لتوقيع اتفاقات للشراكة الاقتصادية.

صناديق الخليج السيادية أمام مأزقي نفاد السيولة وصعوبة التمويل

تواجه صناديق الثروة السيادية في دول الخليج تحديات على صعيد تفاقم الالتزامات المالية للموازنات العامة، وارتفاع العجز إلى مستويات قياسية، جراء تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأدى انخفاض أسعار الخام، الناجم عن الوباء، إلى زيادة كبيرة في متطلبات الاقتراض الإجمالية للحكومات الخليجية، والتي سيتم الوفاء بها جزئيا عبر السحب من صناديق الثروة السيادية.

وبحسب تقارير مؤسسات التصنيف الدولية، قد تلجأ دول المنطقة إلى تسييل جزء من الاستثمارات الخارجية في صناديقها السيادية، لتخفيف حدة السحب من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية، وعدم اضطراب أسعار صرف عملاتها.

يصل عجز ميزانيات دول الخليج إلى 490 مليار دولار في السنوات الأربع الممتدة من 2020 إلى 2023، وسط ارتفاع احتياجات التمويل مقابل انخفاض الإيرادات النفطية، بحسب تقديرات وكالة "ستاندرد آند بورز".

وصناديق الثروة السيادية، كيانات استثمارية تقدر بتريليونات الدولارات، وهي مكلفة بإدارة الثروات والاحتياطيات المالية للدول، وتتكون من أصول متنوعة مثل العقارات والأسهم والسندات، وتمثل الأذرع الاستثمارية للدول ذات الفوائض المالية.

في تقرير حديث، قالت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين، إن السعودية وعُمان أكثر عرضة لانخفاض الأصول السيادية على المدى المتوسط، بسبب تداعيات جائحة كورونا والسحب المتزايد لتعويض انخفاض أسعار النفط. وأضافت "موديز"، أن التداعيات ستؤدي إلى تآكل كبير في الهوامش الوقائية في السعودية وسلطنة عمان، ما يقلل القوة المالية لصناديقهما السيادية ويزيد المخاطر الخارجية. وجاء في التقرير: "في حالة عُمان، سيؤدي العجز المزدوج الكبير إلى انخفاض في كل من الاحتياطيات الدولية وأصول صناديق الثروة السيادية، ما يزيد من مخاطر الضعف الخارجية على المدى المتوسط".

وأفاد بأن مخزون أصول صناديق الثروة السيادية في قطر وأبوظبي، ما يزال أكثر من كاف لتغطية عقود من العجز المالي عند المستويات الحالية.

وفي الكويت، رصد التقرير أن العجز المالي الضخم أدى إلى استنفاد الجزء السائل من صندوق الاحتياطي العام الأصغر. وأشار إلى زيادة مخاطر السيولة بالكويت في ظل عدم وجود قانون للديون، رغم المخزون الضخم من الأصول المحتفظ بها في صندوق الأجيال القادمة.

تاريخياً، تعود فكرة إنشاء الصناديق السيادية في العالم إلى منطقة الخليج، وتعتبر الهيئة العامة للاستثمار بالكويت أول صندوق للثروة السيادية في العالم، وتم إنشاؤه عام 1953 لاستثمار فائض العائدات النفطية.

خلال الربع الأخير من 2020

قطر: ارتفاع فائض التجارة 26 بالمئة

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، في الربع الأخير 2020 بنسبة 26 بالمئة، قياسا على الربع الثالث السابق له، وسط تعافي الصادرات بوتيرة أعلى من الواردات.

وجاء في بيان وزارة التخطيط والإحصاء، أن الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال الفترة سجل فائضا بقيمة 24.7 مليار ريال (6.8 مليارات دولار).

وكان فائض الميزان التجاري القطري، سجل 19.11 مليار ريال (5.28 مليارات دولار) في الربع الثالث من 2020.

وعلى أساس سنوي، تراجع الفائض التجاري بنسبة 35.7 بالمئة خلال الربع الرابع من العام الماضي، مقابل 38.41 مليار ريال (10.6 مليارات دولار) بالفترة المماثلة من 2019.

وأظهرت البيانات، ارتفاع الصادرات القطرية خلال الفترة بنسبة 19.6 بالمئة إلى 49.05 مليار ريال (13.55 مليار دولار)، من 41 مليار ريال (11.3 مليار دولار) بالربع الثالث السابق له.

وبالنسبة للواردات، أظهرت البيانات ارتفاعها بنسبة 13.4 بالمئة إلى 24.35 مليار ريال (6.73 مليار دولار)، في حين سجلت تراجعا سنويا بنسبة 10.9 بالمئة.

ويأتي التراجع القياسي في فائض قطر التجاري السنوي، في ظل تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية، وتوقف حركة الإمدادات وانخفاض الاستهلاك وتراجع الطلب على الوقود.

وسجل ميزان قطر التجاري تراجعا بنسبة 41.3 بالمئة خلال 2020 إلى 93.4 مليار ريال (25.8 مليار دولار).

وبلغت صادرات قطر العام الماضي 187.47 مليار ريال (51.8 مليار دولار) بتراجع سنوي 29.4 بالمئة، فيما سجلت الواردات 94 مليار ريال (25.9 مليار دولار) بانخفاض 11.5 بالمئة.

وتعتبر قطر أكبر منتج ومصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، وتواجه منافسة صعبة على الحصة السوقية حول العالم مع زيادة صادرات موردين كبار مثل أستراليا والولايات المتحدة.

تركيا أمام فرصة التحول لمركز عالمي للتمويلات الإسلامية

أحدثت تركيا تطورات لافتة خلال العقد الماضي على القطاع المصرفي الإسلامي أو ما يعرف بـ"التشاركي"، من خلال زيادة حصته من القطاع المصرفي التركي، وتنفيذ حزم تحفيزات للقطاع. وأسس البنك المركزي التركي مؤخرا مديرية الصيرفة التشاركية التابعة للبنك المركزي التركي، بهدف قيادة قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، والتحول إلى قبلة عالمية للتمويل التشاركي.

ورحب خبراء بخطوة تأسيس المديرية، التي من شأنها أن تجعل تركيا أحد مراكز التمويل العالمي، عبر تطوير البنية التحتية والمؤسساتية لمؤسسات التمويل التشاركية.

وتهدف مديرية الصيرفة التشاركية التابعة للبنك المركزي التركي، إلى تنسيق العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التشاركية في البلاد، والمساهمة في تطوير قطاع الصيرفة والمساهمة في تحقيق الاستقرار التمويلي بالبلاد.

في حوار مع الأناضول قال محمد بولوت رئيس جامعة صباح الدين زعيم بإسطنبول، إن البنوك التشاركية التابعة للقطاع العام انضمت إلى قطاع التمويل التشاركي، وسط زيادة حصة البنوك التشاركية في القطاع المصرفي.

ولفت بولوت إلى أن حصة البنوك التشاركية في القطاع المصرفي التركي كانت في حدود 5 في المئة لفترة طويلة، إلا أنها ارتفعت مؤخراً وتجاوزت 7 بالمئة.

"صناع القرار في تركيا يهدفون في خططهم متوسطة المدى حول قطاع الصيرفة التشاركية، إلى رفع حصته داخل السوق إلى 15 بالمئة". وزاد: "المديرية ستساهم في تطوير العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التشاركية، وستؤدي إلى فهم البنك المركزي لطريقة وأسلوب عمل البنوك التشاركية بصورة أفضل، وبذلك سيصبح ممكناً تطوير منتجات مصرفية جديدة". ويرى بولوت أن تطوير منتجات مصرفية جديدة وتسويقها، من أهم احتياجات القطاع حالياً، "لذلك، فإن مديرية الصيرفة التشاركية سيكون لها تأثيرات إيجابية على القطاع". تمتلك تركيا الإمكانات التي تؤهلها أن تصبح مركز تمويل عالمي تشاركي.. "باتخاذ الخطوات الصحيحة وبتأسيس البنية السليمة يمكن أن تصبح إسطنبول مركز تمويل عالمي وأيضاً مركز عالمي للتمويل بدون فوائد"، بحسب بولوت.

انكماش اقتصاد منطقة اليورو 0.6 بالمئة بالربع الأخير 2020

أظهرت بيانات رسمية، انكماش الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو في الربع الأخير من العام 2020 بنسبة 0.6 بالمئة على أساس ربعي، وسط استمرار تأثيرات جائحة كورونا.

وقال مكتب الإحصاء الاتحادي (يوروستات) في بيان، إن القراءة الثانية للناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو (تضم 19 دولة) جاءت أفضل من القراءة الأولى التي رصدت انكماشا بنسبة 0.7 بالمئة خلال الفترة. وكان اقتصاد منطقة اليورو سجل ارتفاعا بنسبة 12.4 بالمئة خلال الربع الثالث من 2020، بعد الانكماش القياسي خلال الربع الثاني من العام بنسبة 11.7 بالمئة.

وتضررت اقتصادات دول المنطقة جراء تفشي جائحة كورونا وتأثيرها على توقف حركة الإمدادات العالمية وحظر التجوال المفروض خلال فترة كبيرة من العام الماضي.

وعلى أساس سنوي، انكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 5 بالمئة في الربع الرابع من العام الماضي، بأفضل من القراءة الأولى البالغة انكماش بنسبة 5.1 بالمئة.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي (يضم 27 دولة)، أظهرت البيانات تسجيل انكماشا خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 0.4 بالمئة على أساس ربعي، ونحو 4.8 بالمئة على أساس سنوي.

وأورد التقرير أن خمس دول سجلت انكماشا خلال الفترة قياسا على الربع الثالث من 2020.